

عبدالله صادق دحلان

الاجتهاد في الرأي لا يقلل من جهد المخاضين

لجان متخصصة وتستدعي هذه اللجان عند الحاجة بعض المتخصصين والمعينين بالمواضيع تحت الدراسة وينطبق هذا على المشروعات التطويرية في مكة المكرمة إذا أحيلت إلى المجلس فبالإمكان استدعاء المسؤولين فيها لطرح آرائهم وأفكارهم. وأيضا تدعى اللجنة المعنية بتطوير مشروعات مكة المكرمة للاستماع إلى وجهة نظرها ولاسيما أنها الجهة المعنية بالتحضير لهذه المشروعات والشروعات والحقيقة لا اعتقد أن في طرحي هذا ما يزعج أو يخلق أي جهة معيبة أو أي صاحب مصلحة لأن الأمر يتعلق بمكة المكرمة وقد كتبت وأجرى اليوم بأن مسؤولية مكة المكرمة هي مسؤولية ولي الأمر وهو صاحب القرار ومسؤولية مكة هي أمانة كبيرة تتطلب دراسة وبحث كل رأي وفكر وطرح صادق يستهدف منه المصلحة العامة للمسلمين.

مع العلم بأن العديد من النقاش التي أثارها المدير العام لمشروع شركة جبل عمر هي نقاط تتعلق بكل من جميع المشروعات التطويرية الأخرى حول الحرم من عمران وساحات الصلاة وحركة نقل واقتصاديات بناء وغيره، وأدعو الله أن يكون قد فهم البعض من الرد أن مشروع شركة جبل عمر قد وضع نفسه وصيا على التطوير والارتقاء بالبيئة العمرانية حول الحرم. أو وضع نفسه محاميا ومدافعا أمام كل أي

مسؤولية مكة المكرمة هي مسؤولية ولي الأمر وهو

صاحب القرار ومسؤولية مكة هي أمانة كبيرة

تتطلب دراسة وبحث كل رأي وفكر وطرح صادق

يستهدف منه المصلحة العامة للمسلمين...

يطرح بهدف المصلحة العامة ولو من باب الاجتهاد وليس بالضرورة أن يكون رأي ووجهة نظر شركة جبل عمر الأصوب والأفضل لهذا العصر وللعبور القائمة وأمل ألا يفهم بأن كل من له رأي في مشروعات مكة المكرمة يقصد به مهاجمة أصحابها أو النقاشين عليها أو المسؤولين عنها وإنما هي اجتهادات في الرأي ولولي الأمر الحق في الأخذ بما ودراستها أو عكس ذلك.

علما بأن النقطة الرئيسية التي طرحتها في مقالتي ولم يستحسنها مدير عام شركة جبل عمر بل رفضها مستخدما حساب المسافات هي النقطة الخاصة (بإزالة العمران حول الحرم والتوسع في إنشاء المساحات حول الحرم بمقدق 2000م) من كل طرف. من أطراف الحرم الشريف إذا لم تكن). وقد تكرم علينا خادم الحرمين الشريفين بأمره الكريم في منتصف شهر رمضان بتوسعة المساحات حول الحرم بمقدق ألف متر من الحرم من الجهة الشمالية وترجع الملكيات المتواجدة في هذه المنطقة وهو قرار حكيم ولله بعد تحطيطي طويل المدى وأمره حفظه الله بزيادة المساحات بمقدق 2,250م. داخل مشروع التمامية، وهذا القرار يرد على تحفظ ومعارضة مدير عام شركة جبل عمر على طرحي الذي يطالب بتوسع المساحات وإرجاع العمران حول الحرم إلى مساحة كيلو متر مربع على الأقل من الحرم.

تعم إن الاجتهاد في الرأي لا يقلل من جهد المخاضين. وهذا ما دفعني وبدفع البعض الآخر من الكتاب إلى طرح مواضيع ذات أهمية كبيرة تسهم بعضها في تحقيق أهداف لها مصلحة عامة للوطن والمواطنين ولا أشك في طرح المخاضين منهم وفي صدق نواياهم وبعدهم عن مصالحهم الشخصية وأشهد الله أنني سأقوم بهذه المبادى الجارية على رأيي وطروحاتي ومنها تلك التي طرحتها في مقالتي نشرت في شهر رمضان المبارك الأول عنوانها (في مكة المكرمة ما يبني اليوم قد يهدم مستقبلا) والأخرى بعنوان (ماذا لا يؤخذ رأي مجلس الشورى في تحطيط مكة المكرمة).

ولقد كان الهدف الرئيسي من وراء هاتين المقاليتين هو الاجتهاد بالرأي الذي ينادي بالتحطيط الطويل المدى للعمران حول الحرم الشريف والمطالبة بنقل العمران من جوار الحرم الشريف إلى بعد كيلومتر واحد من كل جوانب الحرم والتركيز على إنشاء المساحات المفتوحة والمخفاة حول الحرم لاستيعاب الزيادة المتوقعة للحجاج والمعتمرين والمصلين والمواطنين والمقيمين والذين يزداد عددهم سنويا بنسب كبيرة جدا وطلبت بإنشاء جمعات سكنية في أطراف مكة داخل حدود مكة المكرمة تربط بوسائل نقل كبريائية من وإلى الحرم وساحاته وطلبت من ولي الأمر أن يأخذ برؤية متمعة للمشروعات القائمة والتي تحت الإنشاء والمزمع إنشاؤها ونذكر بالخصوص مشروع وقف الحرمين الشريفين ومشروع جبل عمر ومشروع جبل خزيمة ومشروع التمامية وأضيف في مقالتي اليوم بعض المبادى وسط المساحات المحيطة بالحرم التي تؤدى الصلاة فيها.

وعلى مبدأ حرية الرأي في الرد والتوضيح طالعنا صحيفة الوطن يوم الأحد 27 رمضان في عددها (1875) يتعقيب على مقالتي من سعادة الأستاذ الدكتور سعود عاصم الشيبني سليل أحد أرباب بيوت مكة المكرمة مدير عام شركة جبل عمر للتطوير يوضح فيه الحقيقة من خلال اثنتي عشرة نقطة قاصداً بها تصبير القارئ الكريم بالحقيقة ويقول الدكتور سعود الشيبني (أشهد الله أن الهدف الأسمى لمشروع جبل عمر هو البناء والتطوير والارتقاء بالبيئة العمرانية لخدمة أهل مكة المكرمة والزوار والعمام وضيوف الرحمن).

وأود أولاً أن أشكر مدير عام شركة جبل عمر على هذا التوضيح للقراء الكرام وأتمنى أن يكون بعض القراء قد اقتنعوا بهذا الرد أما لكقارئ ضمن هؤلاء القراء فأود أن أتدخل اليوم وأؤكد أنني لم أصل إلى قناعة إطلاقاً وأجد نفسي أمام آراء مختلفة تحتاج إلى رأي يفصل بينها وجميعها وجهات نظر تعطل آراء واجتهادات صادقة وأمينية لكنها معرضة للضوابط والخطأ وهذه طبيعة البشر ولهذا كان طرحي وطلبي من ولي الأمر أن يترتب ويوجه بتأجيل تنفيذ المشروعات التي لم تظهر بعد مثل جبل عمر وجبل خزيمة والتمامية وعرضها على مجلس الشورى والذي يضم مكة وخمسين عضواً من خيرة وصفاة أبناء الوطن من مشايخ وعلماء وأبناء ومهندسين ومخططين وأبناء من سابقين وأعضاء من جميع مناطق المملكة بما فيها مكة المكرمة وهم أشد حرصا على الحرم المكي الشريف.

وينطبق طرحي هذا من المبدأ الذي تبين عليه القيادة عند اتخاذ قرارات استراتيجيية حيثة حثت على مجلس الشورى لإجراء المبادى وهو مبدأ الشورى في الإسلام (وأمرهم شورى بينهم) ولا نجد موضوعاً أهم وأكبر من مشروعات تطوير مكة المكرمة، وفي معظم المواضع المهمة التي تعرض على مجلس الشورى تحال إلى

وأجزم بأن قرار وبي الأمر الملك عبدالله بالتوسعة من الجانب الشمالي قد درس دراسة مستفيضة وكانت نتائجها ايجابية وبناء عليه اتخذ القرار الحكيم، أما اعتراض مدير عام شركة جبل عمر على بعد المساحات والعمران عن الحرم مما يسبب عمياً ومثقة على المسلمين الصغار قبل الكبار فإن الرد على سعادته قد جاء على صدر صحيفة المدينة يوم السبت 26 رمضان في العدد (15529) في الصفحة الأولى بالمنتديات الأحمر عنوان رئيسي مفاده (ظلمات لنقل الحجاج والمعتمرين من المواقع للحرم المكي) حيث يقول الخبر (دعت دراسة علمية متخصصة إلى استحداث قطارات لحابية السكة (المونريل) في نقل الحجاج والمعتمرين من مواقع السيارات (كدي) إلى الحرم الشريف وبالعكس، ومن (محبس الجن) إلى الحرم وبالعكس للمماثلة تشغيلاً واقتصادياً وبنيانياً، وقالت الدراسة التي أجراها (معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج) إن هذا النظام له طاقة استيعابية كبيرة لا ينتج عنها مشاكل في الحرم بجانب عدم حدوث ثلوث أو ضوضاء وقررت الدراسة حجم الطلب خلال فترة الحج بنحو (904959) رحلة لموقف محبس الجن و(671479) رحلة بالنسبة لموقف كدي وأكدت الدراسة أن هناك نسبة 43% من الحجاج غير راضين عن استخدام الحافلات كوسيلة نقل.

وهذا هو الرد الثاني على قضية بعد المسافة بين الميادين والبحر ولقد نشر هذا الخبر في نفس الصحيفة وفي نفس اليوم الذي نشر داخلها أول نشره لرد شركة جبل عمر والذي أعيد نشره في اليوم التالي في صحيفة الوطن.

أما النقطة الأخرى والأخيرة في ردي اليوم على تعقيب مدير عام شركة جبل عمر والتي اختتم بها رده قائلًا (أما العائد المتوقع الذي يقدر بـ 7.5% سنويًا من هذا المشروع فهو ليس بالجديل الاستثماري الأمثل الذي يتسابق عليه المتسابقون حيث إن لنام رجال الأعمال فرصا استثمارية أخرى تفوق هذا العائد المشار إليه).

وأرد على سعاده وأنا مندهش ومستغرب ومتعجب من هذا الرد من الشركة وهو يعلم جيدًا أن هناك من القراء الاقتصاديين وأساتذة الاقتصاد والمال والتحليل المالي وهناك من القراء تجار الأسهم وقناصي الفرص وهناك المستثمرين الذين يعرفون متى يشترون الأسهم بقيمتها الاسمية ومتى يبيعونها بعشرين ضعفًا عند طرحها للاكتتاب العام.

وإذا كان العائد السنوي العقاري 7.5% فكم يكون العائد المتوقع من بيع السهم (المشترى بقيمة اسمية) إذا طرح للاكتتاب العام.

إن العائد الاستثماري السنوي على العقار في مكة يعتبر معتدلاً ولكن عوائد نمو قيمة الاستثمار العقاري في مكة تعتبر الأكبر نموًا في القبية على مستوى العالم. وإن معظم المستثمرين المطورين يتطلعون إلى عوائد قيمة أسهمهم الاسمية إذا طرح للاكتتاب العام إذ تصل في بعض الأحيان إلى عشرين ضعفًا وهذا المتوقع في المشروعات الحالية تحت الإنشاء إذا حولت إلى شركات مساهمة عامة.

أمل أخي القاري أن أكون قد أضهرت بعض الحقائق في تحليلي المتواضع لرد على تعليق أخي الأستاذ الفاضل الدكتور سعود عاصم شبيبي مدير عام شركة جبل عمر للتطوير.

✉ كاتب اقتصادي

dahlan@alwatan.com.sa